http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1930) السنة الثامنة - الأثنين (11) تشرين الأول 2010

كتابة على الحيطان

الانسحاب.. لمصلحة من؟

عامر القيسي

بين فترة واخرى يصرح بعض السياسيين، من خضم المفاوضات والحوارات بين الكتل السياسية لتشكيل الحكومة العتيدة المقبلة، يصرح، أو حقيقة يهدد، بمقاطعة العملية السياسية والانسحاب منها! ويبدو مثل هؤلاء السياسيين هواة من الدرجة العاشرة أو مراهقي سياسة في بداية الطريق، لانهم يعتقدون ان العملية السياسية في العراق هي ملك للمالكي أو علاوي أو طالباني أو الحكيم أو اي مسمى آخر.

العملية السياسية ولادة قيصرية خطيرة ومؤلمة ومكلفة دفعنا ومازلنا ندفع ثمنها غاليا دما ودموعا وتعطيل زمن اعمار وبناء، لذلك لا ينبغي التعامل معها كما لو انها مباراة لكرة القدم تجري في الشوارع الخلفية للأزقة الشعبية بين أولاد المحلة الواحدة، هذا يهدد بالانسحاب وذاك يهدد بأخذ كرته الخاصة وافشال مشروع المباراة ان لم يلعب كرأس حربة؟

ان الابتزاز المنطلق من ارضية أو عقلية الانسحاب ما هو الا تنفيذا لاهداف، في احسن احوالها غير عراقية، ونحن هنا لا نخص جهة بعينها وكلامنا غير موجه لشخصية محددة، نحن نتحدث عن ثقافة سياسية ورؤية للعملية السياسية، اذا اردنا ان نعتبر تلك التصريحات صادرة من عقل وقلب واهداف نظيفة!

لا أحد يريد ان يبقى في المعارضة والجميع يسعى وراء السلطة خلف يافطات الاستحقاقات الانتخابية والوطنية والجميع يمتطون اعلى صهوات جيادهم وجياد الآخرين في الجوار القريب والبعيد معا لتحقيق اهدافهم أو مشاريعهم الانتخابية، وهذا حق مشروع للجميع، وان كانت لنا فيه وجهة نظر مختلفة قليلا بشأن"الحقوق المشروعة"ومفاهيمها. لكننا نقف مندهشين صراحة امام ارتفاع لهجة التهديد بالانسحاب من العملية السياسية في اخطر مفاصل اتجاه بوصلتها، ونعتقد بأن هذا النوع من التهديدات ينبغي ان يكون خارج اللعبة الديمقراطية، لأن الخروج الفعلي من دائرة العملية السياسية هو تدمير لها وتخريب سياسي من الطراز الرفيع، لأننا لو توخينا الدقة فأن كل الكتل السياسية الكبيرة هي تعبيرات عن مكونات اجتماعية وبقاء اي مكون،تحت اية حجة، خارج العملية السياسية الديمقراطية الجارية في البلاد، هو تهميش اختياري يؤدي في نهاية المطاف الى تشويه الافكار المطروحة مثل، حكومة الشراكة الوطنية التي ينادي بها الجميع أو حكومة الوحدة الوطنية واحتمال انطلاق سلسلة جديدة من المشاكل وهو موقف لا ينم عن شعور بالمسؤولية لمن يرغب بالتصدي لعمل سياسي من الطراز العراقي.

صحيح ان الفضاء الديمقراطي يتيح لاي كان ان يتخذ القرار الذي يراه مناسبا لتحقيق اهدافه السياسية، لكن هذا الحق ينبغي ان يرتبط باشتراطات حماية المجتمع من استخدام الحقوق بطريقة تضر بحقوق الآخرين. ان اي انسحاب لاي مكون من مكونات الشعب العراقي الرئيسية من العملية السياسية هو تهديد واضح وفاضح لمجمل العملية وبالتالي سيكون من يدفع الثمن هو المواطن سواء كان على رصيف المنسحبين أو المتمسكين. ان سياسة المراهقة السياسية التي تمارسها أكثر من كتلة مؤثرة يتوجب التصدي لها حتى من خلال تشريعات قانونية لا تبيح العبث بعملية، رغم كل اخطائها واخفاقاتها، تشير بوصلتها السياسية الى مستقبل الشعب العراقي، لاننا لو نفضنا يدنا منها لن نجد امامنا غير السراب والمجهول والانحدار الى الهاوية!

الحكومة تستثمر النووي المفكك في الطب والزراعة وتدعو الخبراء المهاجرين إلى العودة

□ متابعة/ المدى

جددت الحكومة العراقية التزامها بتطوير النشاط النووي في المجالات السلمية وبما يتفق وضوابط الوكالة الدولية.

يعود تاريخ استخدام الطاقة النووية في العراق الى اواسط خمسينيات القرن الماضي.

وتراكمت خلال هذه الفترة خبرات وطنية تشكل رصيدا تكنولوجيا كان ينبغي رعايته وتطويره والبناء عليه.

ولكن البرنامج النووي العراقي الذي انطلق سلميا في عام ١٩٥٥ سُخر ابتداء من الثمانينيات لخدمة مشاريع عبثية، ومغامرات خارجية كلفت العراق ثمنا باهظا بالأرواح والموارد والكوادر.

وتبدت هذه الخسائر بأسطع اشكالها بعد غزو النظام المباد الكويت عام ١٩٩٠ وما تلاه من عقوبات دولية اشتملت على تفكيك البرنامج النووي العراقي.

واقترنت عملية التفكيك بتدمير معدات تحت اشراف دولي وتعطيل قدرات وطنية وهجرة عقول تكونت وتطورت بتكاليف ضخمة أنفقت عليها من ثروات العراق.

وتسعى الحكومة منذ فترة الى احياء هذا القطاع المهم باستئناف البرنامج النووي العراقي في المجال الذي وُجد في الأصل من أجله وهو الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية.

وفي تقرير لاذاعة العراق الحر سلط وكيل وزارة العلوم والتكنولوجيا ورئيس اللجنة الوطنية العراقية للطاقة الذرية فؤاد كاظم الموسوي الضوء على اولويات البرنامج النووي العراقي، وخاصة بناء قدرات العراق النووية في المجال الطبي والعلاج ومكافحة التلوث الشعاعي الى جانب اهداف سلمية أخرى.

ويشهد البرنامج النووي العراقي الآن تطورا متسارعا بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا كما اوضح الموسوي.

ولكن تعاون العراق في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية لا يقتصر على الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها احدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بل يتسم هذا التعاون بطابعه الدولي متعدد الأطراف.

ومن هذه الأطراف الاتحاد الأوروبي الذي نوه رئيس اللجنة الوطنية للطاقة الذرية فؤاد الموسوي بمساهمته في تدريب نحو ثمانين من الكوادر النووية العراقية.

وشدد الموسوي على تعاون العراق في مجاله الآسيوي أيضاً وارتياح المجتمع الدولي لتنفيذ التزاماته الدولية على هذا الصعيد.

واكد رئيس اللجنة الوطنية للطاقة الذرية بقاء زهاء ٩٠٪ من العلماء والمهندسين والخبراء العراقيين الذين عملوا في البرنامج النووي العراقي قبل تغيير النظام معترفا في الوقت نفسه برحيل عدد لا يُستهان به من هؤلاء الكوادر. لكنه اضاف ان الحكومة العراقية حريصة على عودة جميع اصحاب الكفاءات الذين غادروا وطنهم لأسباب مختلفة.

وشُكلت بقرار من مجلس الوزراء لجنة تضم في عضويتها ثلاث عشرة وزارة وممثلين عن هيئة مستشاري رئيس الوزراء مهمتها تحديد الاتجاهات العامة في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية وتنمية الكادر الوطني بالتعاون مع الوكالة الدولية والهيئة العربية للطاقة الذرية.

وتقول الحكومة العراقية انها تسعى الى عودة جميع الكفاءات التي غادرت الوطن لأسباب مختلفة واستئناف البرنامج النووي السلمي.

وقال الموسوي في تصريحات ان هناك عدداً لا يستهان به من الملاكات قد غادرت البلاد الذين تحرص الحكومة على عودتهم، مؤكداً بقاء زهاء ٩٠ بالمائة من العلماء والمهندسين والخبراء العراقيين الذين عملوا في البرنامج النووي قبل تغيير النظام.

وجددت وزارتا العلوم والبيئة الشهر الماضي التأكيد على حاجة العراق لبناء قدرات علمية متخصصة في مجال الطاقة النووية.

وشدد وزير العلوم والتكنولوجيا رائد فهمي على أهمية توفير كوادر علمية في مجال الطاقة النووية بالتنسيق مع جهات دولية لتعزيز القدرات المستقبلية في هذا الجانب، وقال إن العمل جار حاليا في تفكيك المنشآت النووية المدمرة.

من جانبه أشار وكيل وزارة البيئة كمال لطيف إلى ضرورة استخدام مفاعلات لا تطلق مخلفات سامة بيئيا، داعيا في الوقت نفسه إلى اللجوء لبدائل أكثر سلامة كالطاقة الشمسية.

إلى ذلك قال نائب رئيس لجنة النفط والغاز في البرلمان السابق عبد الهادي الحساني من جدوى إنشاء مفاعل نووي في العراق، مركزا في ذات الوقت على ضرورة الاتجاه للطاقات المتجددة البديلة ذات الكلف الدنيا.

يشار إلى أن العقوبات الدولية المفروضة على العراق تعد من أبرز العقبات التي تقف أمام السماح لبغداد ببناء مفاعلات نووية في الوقت الراهن. وفي ذات السياق، كشفت الحكومة عن أنها باعت مواد نووية إلى شركة كندية بأكثر من ٧٨ مليون دولار، مؤكدة أن هذه المواد كانت تشكل خطرا على البيئة والوضع الأمني.

ونقل عن علي الدباغ الناطق الرسمي باسم الحكومة قوله إن مجلس الوزراء قد استعرض الإجراءات والخطوات التي قامت بها اللجنة المكلفة للتخلص من المواد النووية الخاضعة لرقابة وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأضاف الدباغ في بيان له أن الحكومة قررت التخلص من هذه المواد وتحديداً مادة"أمونيوم داي يورانيت"والمسماة بـ"الكعكة الصفراء"لما يتسبب العبث بهذه المواد من إضرار وتلوث بيئي وكذلك التكلفة المالية والأمنية العالية في حالة الاحتفاظ بها مع عدم إمكانية الاستفادة منها محلياً.

وكانت مصادر صحفية قد كشفت مطلع الاسبوع الجاري، عن أن السلطات الأميركية قامت بنقل ما تبقى من البرنامج النووي العراقي السابق إلى خارج البلاد، مشيرة إلى أن ٥٥٠ طنا متريا من اليورانيوم الطبيعي المركز وصلت إلى كندا السبت الماضي قادمة من مطار بغداد الدولي، مبينة أن العملية بدأت في نيسان وانتهت في الثالث من حزيران الماضي.

وأوضح الدباغ أن اللجنة المكلفة من قبل مجلس الوزراء وبرئاسة وزير العلوم والتكنولوجيا قررت قبول عرض الشركة الكندية"Cameco"من بين شركات"GE"الأمريكية و"Areva"الفرنسية باعتباره أفضل العروض مالياً.

وأكد الدباغ أن صافي مبلغ بيع الباوند الواحد من هذه المادة هو ٦٤ دولارا أمريكيا، وقد تم تكليف القوات الأمريكية بتعبئة هذه الكمية والبالغة"٥٥٠"طنا متريا ونقلها بصورة آمنة، حيث تم شحن الكمية مرة واحدة تسهيلاً لإجراءات وسلامة النقل من مطار بغداد الى قاعدة"ديغوغارسيا"في المحيط الهندي وشحنها بحراً الى ميناء مونتريال الكندي ونقلها الى موقع الشركة.

وأوضح الدباغ أن إجراءات الإحالة والتعاقد على بيع اليورانيوم وتعبئته ونقله وتسليمه الى الشركة الكندية قد تمت بصورة قانونية شفافة وبإشراف ومتابعة حكومية عراقية ولا يوجد أي طرف غير عراقي في عمل اللجنة المكلفة غير استشارات فنية من وكالة الطاقة الذرية وجهات متخصصة أخرى وتكليف الجيش الامريكي في عملية نقل هذه المواد نظير مبلغ محدد تم الاتفاق عليه بنسبة لا تتجاوز ١٠٪ من تكلفة النقل الفعلية المتعارف عليها في نقل هكذا مواد تصنف عالمياً على انها مواد خطرة بيئياً.

القاعدة تخطط لاستهداف مشاريع البنى التحتية

وثيقة أمنية جديدة تكشف خطط استهداف الصحوات

□ بغداد/ إيناس طارق والوكالات

كشفت وزارة الدفاع عن معلومات استخبارية تفيد بوجود نيات لتنظيم القاعدة بشن هجمات جديدة ضد اماكن استراتيجية ومشاريع البنى التحتية في العاصمة بغداد بأساليب مختلفة، مؤكدة اتخاذها الإجراءات اللازمة لإحباط تلك المخططات. فيما كشفت وثيقة امنية حصلت عليها (المدى) اعترافات ارهابيين بالتخطيط لاستهداف عناصر الصحوات شمال بغداد.

وقال المتحدث باسم الوزارة اللواء محمد العسكري لوكالة"السومرية نيوز"، إن"الوزارة ناقشت مع وزراء الدفاع والداخلية والنقل والأمن الوطني وجهاز المخابرات والأجهزة والوزارات المسؤولة عن الملف الأمني خطط تنظيمات القاعدة والتنظيمات الإرهابية المرتبطة به، وكيفية إحباطها"، مبينا أن"الوزارة توصلت إلى معلومات استخبارية كشفت عن خطط لتلك التنظيمات، من خلال الاعترافات التي أدلى بها الأشخاص الذين تم القبض عليهم خلال الأسبوعين الماضيين".

وأضاف العسكري أن"تلك المعلومات أفادت بأن التنظيمات تخطط لضرب أهداف استراتيجية ومشاريع البنى التحتية في العاصمة بغداد"، مبينا أنه"تم وضع الخطط اللازمة لإجراء العمليات الاستباقية والتحوطات الكافية لإفشال تلك المخططات".

وتقوم الجماعات الإرهابية ومنذ فترة، وبسبب الفراغ الذي خلفه عدم تشكيل حكومة جديدة، باستغلال الأوضاع، وتنفيذ هجمات مسلحة بعضها خلف عشرات الشهداء والجرحى بمناطق مختلفة، ويخشى مراقبون وفي ظل استمرار الفراغ السياسي بسبب تاخير تشكيل الحكومة أن تزيد الجماعات المسلحة من هجماتها.

ولفت العسكري إلى أن"هذه المرحلة تشهد تنسيقا عاليا بين قطعات وزارة الداخلية ووزارة الدفاع"، موضحا أن"التنسيق تم من خلال عمليات بغداد، وقد تم تنفيذ عمليات استباقية وواجبات كبيرة".

يذكر أن تنظيم القاعدة في العراق قد أعلن في الثامن من شهر أيلول الماضي عن آخر عملية كبرى التي استهدفت بداية الشهر، مقر قيادة عمليات الرصافة بمبنى وزارة الدفاع القديم وسط بغداد وأسفرت عن مقتل سبعة انتحاريين إضافة إلى استشهاد وجرح ٥١ غالبتهم من القوات الأمنية، في حين أعلن مسؤوليته عن عمليات أخرى في وقت سابق منها مراكز الشرطة في مناطق متفرقة من العراق وأسفرت عن استشهاد وإصابة أكثر من ٣٠٠ شخص، فيما أعلن في العشرين من آب الماضي مسؤوليته عن استهداف مركز تجنيد للجيش العراقي وسط العاصمة بغداد والذي أوقع نحو مائتي شخص بين شهيد وجريح، إضافة إلى تبنيه تنفيذ هجوم استهدف نقطة عسكرية عراقية في منطقة الأعظمية شمال بغداد، وأسفر عن استشهاد ١٦ عنصراً أمنياً، ومن ثم قام بحرق جثثهم وعجلاتهم العسكرية.

ويشار الى ان رئيس الوزراء نوري المالكي اعلن في نيسان الماضي مقتل أبو عمر البغدادي وأبو ايوب المصري في عملية مشتركة قامت بها القوات الأمنية وقتل في العملية ابن أبو عمر البغدادي ومساعد أبو ايوب المصري، وجاء رد الجانب الامريكي بتأكيد الخبر وذلك على لسان نائب الرئيس الامريكي، وكانت العملية وبحسب المالكي نتاج جهد استمر مدة اربعة اشهر وبعد تأكد وجود الشخصين في أحد المنازل في منطقة الثرثار وتم تنفيذ العملية، وحول وجود اكثر من شخصية تحمل اسم أبو عمر البغدادي اكد نوري المالكي ان هناك العديد من الشخصيات التي تحمل نفس الاسم لغرض التمويه على القوات الأمنية، لكن الذي تم الاعلان عن مقتله حسب المالكي هو البغدادي الاصلي، وقد صدر بيان لتنظيم القاعدة نيسان الماضي بعد خمسة أيام من إعلان الحكومة العراقية يؤكد نبأ مقتل أبو عمر البغدادي وأبو ايوب المصري.

على صعيد اخر، وفي ضوء تصاعد نشاط تنظيم القاعدة شمال بغداد وذلك من خلال استهداف عناصر الجيش والشرطة وافراد الصحوات الذين شاركوا بقتل الارهابي"ابو غزوان"امير التنظيم في منطقة الطارمية والمشاهدة والعبايجي كذلك القاء القبض على مساعد المتهم"اسماعيل"وشقيقته المتهمة"م"المسؤولة عن تجنيد الانتحاريات والتحريض على استهداف الصحوات، من خلال تقديم الدعم المادي لهم.

وبحسب وثيقة أستخبارية جديدة حصلت عليها المدى فان الجهات المسؤولة شكلت فريق عمل مؤلف من ضباط وباشراف مباشر من مديرية مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة وتكثيف الجهود الاستخبارية فضلا عن التنسيق مع قوات الجيش العراقي تم القاء القبض على المتهمين"محمد، صادق، مهدي ومحمود،عبد اللطيف واخرون.

واعترف احد المطلوبين بانتمائه إلى تنظيم القاعدة الارهابي عام ٢٠٠٨ وكان يعمل في دار المتهم"سالم"وهو المساعد الاداري لابو غزوان كذلك اعترف عن قيامه بخزن وتوزيع الاسلحة المختلفة على افراد التنظيم.

واعترف بقيامه بزرع عبوة ناسفة مستهدفين قوات الجيش والشرطة، والاشتراك مع كل من:عبد الله ومحمد وجاسم الذي كان مكلفا بجمع المعلومات عن عناصر الامن المشاركين في عملية قتل امير تنظيم القاعدة في الطارمية ومن ضمنهم المجنى عليهم"بكر وعمار"وتم تنفيذ جريمة القتل بحقهم، قبل ان تقع اشتباكات بين الارهابيين والشرطة اصيب في اثرها احد المنفذين وقتل في حينها.

واعترف المتهم أيضاً، بانتمائه إلى تنظيم القاعدة الارهابي عام ٢٠٠٦ وان امير مجموعته المتهم الهارب قاسم واشتراكه مع مجموعته بنصب العبوات الناسفة على الطريق العام بغداد – موصل مستهدفين قوات الجيش والشرطة. واقر كذلك بالاشتراك مع مجموعته بتسليب عجلات المواطنين بعد قتل اصحابها ومن ثم بيع العجلات المسروقة في منطقة بيجي وكذلك رمي جثث المجنى عليهم في منطقة ام صوف.

اما المتهمة المدعوة عدوية وهي زوجة امير المجموعة الإرهابية في منطقة الطارمية والذي كان المخطط والمنفذ لعمليات قتل افراد الصحوة والجيش، فبعد القاء القبض عليها ومواجهتها بالادلة وباعترافات المتهمين الآخرين عليها اقرت بقيام زوجها الهارب وشقيقها بالتخطيط والتنفيذ باستهداف افراد الصحوة

في حين جاءت اعترافات متهمين آخرين لتفيد بمعلومات عن جرائم قتل لافراد الصحوات والشرطة والجيش ووجد بحوزتهم مسدس نوع كلوك كاتم الصوت الذي كان يستخدم في العمليات الاجرامية.

على صعيد متصل، افادت تقارير صحفية امس الاحد ان قوات الشرطة في القضاء تمكنت من اعتقال مواطن بحوزته ثمانية انواع من المسدسات.

وتمكنت قوات الشرطة من اعتقال مواطن كان يرتدي عباءة نسائية في منطقة الحي العسكري وسط قضاء طوزخورماتو، وجدت بحوزته حقيبة فيها انواع من المسدسات". واشارت الى ان"حقيبة الشخص المتخفي برداء نسائي كانت تحوي ثمانية مسدسات ثلاثة منها كاتمة للصوت". المواطن المعتقل من سكنة بغداد، واشارت التحقيقات الى انه كان يسعى لتنفيذ خطة"ارهابية"تستهدف عدداً من المسؤولين الامنيين والاداريين".

الإفراج عن متهمين بقتل جنود بريطانيين لعدم كفاية الأدلة

□ بغداد/ اف ب

قررت المحكمة الجنائية المركزية المختصة بقضايا الارهاب في العراق الافراج عن متهمين اثنين بقتل ستة جنود بريطانيين في احدى المحافظات الجنوبية في حزيران ٢٠٠٣، بحسب مصدر قضائي.

وقال رئيس المحكمة القاضي بليغ حمدي ان المحكمة قررت الغاء التهم الموجهة الى المتهمين موسى اسماعيل حيدر وحمزة حتير"نظرا لعدم كفاية الادلة".

واضاف"بعد الاستماع الى افادات ثمانية من شهود العيان، لاحظت المحكمة ان الادلة غير كافية لادانتكما وقررت الافراج عنكما".

ووفقا لفرانس برس، قدم شهود عيان افادات مشابهة لما حدث في ٢٤ حزيران ٢٠٠٦ في ناحية المجر الكبير في محافظة ميسان عندما قتل مسلحون ملثمون ستة من الجنود البريطانيين في احد مراكز الشرطة العراقية.

وقال الشهود ان الهجوم على المركز"وقع اثر قيام دورية بريطانية باطلاق النار بشكل عشوائي اسفر عن سقوط اصابات".

وكان مصدر محلي غير رسمي اكد حينها سقوط"اربعة قتلى و١٧ جريحا باطلاق النار".

من جهته، اشار الشاهد كاظم محسن حمادي وهو ضابط شرطة متقاعد الى ان"الحشود بدأت بالتجمع حول مقر الشرطة حاولنا الهرب عبر نافذة خلفية لكن الجنود الستة رفضوا قائلين انهم لم يتلقوا اوامر بالانسحاب واصروا على البقاء".

واضاف"اثر تكثيف الهجمات على المركز، انسحبت من النافذة الخلفية باتجاه منزلي ولدى خروجي كان البريطانيون ما يزالون احياء".

وشدد حمادي قائد شرطة المجر الكبير سابقا على انه لم يشاهد المتهمين الاثنين و"ليست لدي اي معلومات حول مشاركتهما في الجريمة".

يشار الى ان الجنود البريطانيين الستة كانوا اولى اصابات الجيش في العراق بعد اجتياحه ربيع العام ٢٠٠٣. بدوره، قال ممثل الادعاء العام محمد سامر ان"المتهمين اعتقلا بناء على معلومات من مخبرين سريين بتهمة قتل الجنود البريطانيين الستة لكنهما انكرا اية علاقة لهما بالحادث".

واضاف"من خلال افادات الشهود، ليس هناك ما يثبت تورطهما في القتل واطالب بالغاء التهم الموجهة اليهما".

بدوره، قال محامي الدفاع حسين علي جاسم"اضم صوتي الى صوت الادعاء العام واطلب الافراج عنهما".

يشار الى ان الحكم قابل للطعن خلال مهلة شهر واحد فقط.

وكانت قوة اميركية اعتقلت حتير (٣٣ عاما) في شباط ٢٠٠٩ في المجر الكبير وهو متزوج ولديه ثلاثة اولاد ويعمل مزارعا.

كما اعتقلت قوة اميركية المتهم الاخر حيدر (٣٩ عاما) في تشرين الثاني ٢٠٠٨ في المجر الكبير وهو متزوج من ثلاث نساء ولديه عشرة اطفال ويعمل بائعا متجولا للغاز.